الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

الطبقة العاملة المغربية بعد اثنتي عشرة سنة

١٩٥٥–١٩٦٧ (1955-1967)

اننا ونحن نحيي ذكرى فاتح ماي ٦٧ الذي يوافق هذه السنة الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل (٢٠ مارس) لن نقول ما صبح من العادة أن يقال منذ عدة سنوات، ولن نكتفي بتمجيد الدور الطلائعي الذي قامت به الطبقة العاملة، ولو ان هذا الدور الطلائعي ليس مجرد اسم بدون مسمى، او شعار لا يتضمن اى محتوى، فهو من معطيات العمل الثوري الذي هو نتيجة المكانة التي تحتلها الطبقة العاملة في اطار الانتاج الرأسمالي، ونتيجة الصفات المميزة لهذا الانتاج المركز، وامكانيات العمل والتنظيم التي يوفرها هذا الاطار. اما ان لا تستعمل هذه الشروط الموضوعية وتلك الامكانيات الدائمة للعمل المتضامن ضد المستغلين، وان تصبح قوات العمال وعددهم مجرد قضية استعراضات، فذلك ما يجعل من الدور الطلائعي للطبقة العاملة قضية مجردة تاخذ مكانها ضمن الشعارات الاخرى وفي هذه الحالة، التي يفقد معها العمال بالضرورة حقوقهم المكتسبة، عوض ان تتحسن أوضاعهم، فان الدور الطلائعي لا يشكل لقبا ثوريا تشريفيا، او خلفية ثورية، بل يعتبر بالعكس مقياسا للمسؤولية المتحملة تجاه الطبقة العاملة، والجماهير الشعبية في مجموعها. ان هذه المسؤولية لا يمكن ان تتضح بجلاء الا اذا طرح مشكل الطبقة العاملة والاتحاد المغربي للشغل كما ينبغي ان يطرح، اى الا اذا استبعدت جميع عمليات التعمية والتشويش. ولهذا يجب ان نتحدث عن المشكل منذ بدايته، قبل انشاء الاتحاد المغربي للشغل، وان نحرص على وضع الوقائع في سياقها الطبيعي قصد اظهار العلائق بينها وتوضيح اسبابها ونتائجها. وليس الموضوع موضوع تعداد الوقائع او جدال بين اشخاص فالمهم ان نحلل المراحل المقطوعة منذ اثنتي عشرة سنة، وان نحلل على الخصوص الاسباب المتسلسلة التي ادت الى الحالة الراهنة. فسوف نبحث عن اسباب هذه الحالة لنستخلص الدروس من التجارب الماضية ونستنتج الحلول للمستقبل.

تلك هي طريقتنا في الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة للاتحاد المغربي للشغل، ذلك الاتحاد الذي انبثق من الاجتماع شبه السري بدرب بوشنتوف اهم حدث تم في اطار العمل التوحيدي المنظم للقوات الشعبية المكافحة ضد الاحتلال الاستعماري، الا انه لا بد قبل التحدث عن المراحل التي قطعها الاتحاد، من ان نبدأ اولا بالتذكير في بضع كلمات، بالحجج الرئيسية و"الاراء" التي تستعمل لاغراق المشاكل الحقيقية المحسوسة والواضحة والاسباب الحقيقية للوضعية الراهنة، في خضم من التعميمات والتجريدات. هناك اولا التفسير الذي كثيرا ما يقدم، للشلل الذي اصاب النقابات، وهو التفسير الذي يعتمد على نظرية "بسيكولوجية" لا تقوم على اساس، تقول ان العمال يعتبرون طبقة "محظوظة" في الاقطار المتخلفة، بسبب دخلهم النقدي الذي يتميز بارتفاعه واستقراره بالنسبة لجماهير الفلاحين." (وهذا في الحقيقة يعتبر سلفا غير صحيح بالنسبة للمغرب بسبب التقهقر الاجتماعي المرتبط بالسياسة الاقتصادية والمالية والجبائية التي تتسم بالرجعية) ويجب ان نتذكر بان الحرمان الكلي ليس مقياسا للطاقة الثورية او للنضالية الثورية، كما ان الحالة الخصوصية المتمثلة في النضال المسلح للشعب الجزائري لا تعتبر مطلقا تاكيدا لهذه النظرية، بل يتجلى لنا عكس ذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار الحركة الوطنية التي سبقت سنة ١٩٥٤، والمشاركة القيمة التي ساهم بها العمال في مرحلة البناء وفي لجان التسيير الذاتي بعد الاستقلال. فليس هناك من حواجز تمكن اقامتها بين مختلف الفئات التي هي ضحايا الاستغلال الرسمالي الاستعماري، وليست هناك امكانية للتمييز بين طبقات محظوظة واخرى

غيرمحظوظة من بين تلك الفيئات . ان النضال التحرري في كل مكان مثل النضال من اجل الديمقراطية والاشتراكية يمر بمراحل شتى من التطور، بحيث ينطلق من العمل السياسي في المدن بمساندة العمال، ثم يتسع نطاقه ليشمل الجماهير الشعبية، ويتدعم ويتقوى بفضل نضالات العمال من اجل تحقيق مطالبهم.

ــ ثم ان هناك نوعا آخر من التبريرات، يقوم على الالحاح اكثر من اللازم على تميز الهياكل الاجتماعية في المجتمعات المتخلفة، كما يقوم على كون الطبقة العاملة تمثل في هذه المجتمعات الاقلية. فان ذلك لن يغير شيئا من دورها الطلائعي. فهذه الطبقة تعمل في ميدان يهم اولا وقبل كل شيء الامبريالية، اي في الانتاج المصبري الذي اقام مؤسساته رأس المال الاستعماري وفي جهاز التسيير المسند الى وسطاء التبعية الاقتصادية التي اعيد تنظيمها وتم توزيعها تحت اسم التخلف. ونتيجة لذلك، فان عمل الطبقة العاملة في تلك القطاعات الحيوية هو الذي يشكل اهم تهديد للمصالح الاساسية للاستعمار الجديد. ان الدور الطلائعي للطبقة العاملة لا يتعلق فقط بتحويل المجتمع، بل يهم ايضا وقبل كل شيء المرحلة التحررية التي تسبق بالضرورة هذا التحويل. ان الامبريالية قد ادركت هذه الحقيقة اكثر من اي كان، ولا زالت تهتم في افريقيا بالتنظيمات العمالية قبل ان تهتم باي شيء آخر. ولابد من الاعتراف بانها قد احرزت على انتصارات في هذا المجال.

ــ هناك اخيرا مظهر نقابي محض لهذا المشكل، هنالك الحجة التي تقوم على واقعية مزعومة، تستعمل تفاحش البطالة كمبرر رئيسي مصحوب دائما وفي جميع الحالات بشعار "سياسة الخبز" التي تعبر تعبيرا اجماليا عن موقف وحجج "اقتصادية". ففي هذه النقطة وحدها تتدخل الظروف المميزة للتخلف فيما يتعلق بدور الطبقة العاملة. لكنها تتدخل بمعنى يتعارض كل التعارض مع ادعاء واقعية مزعومة وتبرير مثل هذه الواقعية.

فاولا نلاحظ ان تفاحش البطالة لا يشكل تهديدا دائما بالنسبة للعامل، ولا يدفعه الى الاستكانة الا ان النقابات لم تتصرف بكيفية تسمح بالدفاع بشكل ملموس عن الضمانات المعترف بها، والتي تقضي باستقرار التشغيل على الرغم من ارباب العمل، والحكم، ثم (وهذا هو المهم) ان "الجيش الاحتياطي" من العاطلين لا يتغير عندنا بتغيير الظروف الاقتصادية كما هو الشأن في المجتمعات الرأسمالية حتى في مرحلتها المسماة بالمرحلة الليبرالية، ان هذا "الجيش" من العاطلين لا يعرف حدودا عليا وحدودا دنيا، بل هو دائما في حالة تفاحش مستمر. وهذا يعني ان قوة المفاوضة لدى النقابات لا علاقة بينها وبين وضعية سوق الشغل. فالادعاء اذن بان مساعي النقابات عندنا تقتصر على "توفير الخبز" كما هو الشأن عند بعض نقابات البلدان الرأسمالية، اي تقتصر على المطالبات اليومية التي ترتبط بالضغط الاقتصادي القائم على ادعاء كاذب بأوضاع سوق التشغيل هي دائما في غير صالح العمال لانه ليس هناك عمل تحريري، يهدف الى تحويل الاقتصاد الاستعماري الى اقتصاد وطني، والى تصنيع حقيقي، والاصلاح الزراعي، لمصلحة الفلاحين الذين يتزايد عددهم باستمرار دون ان يكون لهم منفذ آخر سوى مدن القصدير. ان ظروف التبعية المتنوعة تحت اسم التخلف لا مجال معها للنظرة "الاقتصادية" وللعمل النقابي الذي يزعم انه غير مسيس، وليس لهذا العمل النقابي ان "يلزم الحياد" وان يجعل مهمته الوحيدة هي تحسين الاوضاع المادية للعمال، كما تفعل النقابات في اوربا. ان رأس المال الاستعماري ووسطاء التبعية لن يقبلوا بـ"الاصلاحات" ولن يمنحوا تنازلات الا اذا طالبهم بها عمل واضح ملموس يهدد مصالحهم في المدى الطويل، ذلك هو العمل التحريري، فما التجربة النقابية المغربية لمدة عشرين سنة، والحالة الراهنة للطبقة العاملة

هما افضل دليل على ذلك . ان من الخطأ محاولة تفسير هذه الحالة بالرجوع الى تصرفات بعض الافراد وحساباتهم الشخصية ، فلا بد اذن من العودة الى اصل المشكل ، والرجوع الى الاسباب الاولى ، الى المعطيات الموضوعية التي سمحت بحدوث تلك الحسابات والاساليب المرتبطة بها . وليس كون باب الصدف ان لا يشار مطلقا في حلاقات تكوين الاطر النقابية الى الظروف التي تاسست في اطارها النقابات الحقيقية بعد اجتماع درب بوشنتوف يوم ٢٠ مارس ١٩٥٥ . علينا هنا الآن نميز بين فترتين ، سند رسهما على الطريقة الآتية وبالترتيب التالي:

— كان هناك نضال الطليعة العمالية ضد السيطرة الاستعمارية المباشرة . وقد كان انشاء الاتحاد المغربي للشغل في مارس ١٩٥٥ في آن واحد نابعا من هذا النضال ، واهم حدث ابرز مجهود توحيد وتنظيم القوات الشعبية المكافحة . الا ان تكوين النقابات في ذاتها قد تم في غمرة الفرح ، وفي خضم الغموض الذي رافق الاستقلال ، ا ت ق ظرف العمل النقابي شبه الرسمي بينما بقيت السلطة السياسية الحقيقية بين ايدي الاقطاعية والبورجوازية .

— ١٩٦٠ — ١٩٦١ كانت "عام الفيل" بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل ، كانت سنة الاختيار الحاسم امام الوضعية الجديدة ، امام جهاز للدولة تسيطر عليه كامل السيطرة عناصر معادية للشعب تم على يدها اقبار سياسة التحرر. وينبغي ان نتذكر كيف كان يطرح الاختيار في الواقع على قيادة المنظمة التي قامت بنياتها واطرها ووسائل عملها في ظروف العمل النقابي شبه الرسمي ، خلال الفترة السابقة .

واذن فيجب ان نبين طبيعة الحل المتخذ ، ونتائجه الراهنة ، بعد ان نحدد وجهي الاختيار وسوف نلح على اسباب هذا الحل ، من اجل استخلاص العبرة للمستقبل .

أ — ظروف انشاء النقابات ، وظهور صفات العمل النقابي شبه الرسمي بعد الدور الطلائعي الذي اضطلع به العمال في نضالهم من اجل الاستقلال .

---

١ — وضع انشاء ا . م ش . في مكانه من التطورات المتسلسلة التي حققت تحويل الحركة الوطنية ، وتوحيد وتنظيم القوات الشعبية المكافحة .

ان اجتماع الاطر النقابية للحركة الوطنية من اجل الاستقلال ليوم ٢٠ مارس ١٩٥٥ ، الذي تولد منه ا م ش . هو نتيجة تحولات ثورية خضعت لها الحركة الوطنية في قاعدتها الاجتماعية وخاصة في مناهج نضالها . لقد لعب العمال في هذه الحركة دورا حيويا طلائعيا بقيادة الاطر الشابة التقدمية التي تخطت نطاق الوصاية الذي كانت تفرضه عليها البورجوازية وتجاوزت مرحلة المناهج القائمة على التجريدات وتمجيد الماضي ، فمند سنة ١٩٤٧ على الخصوص اخذ يتم توحيد صفوف العمال والنقابيين المغاربة المنخرطين في (النقابة العامة للشغل س.ج .ت.) واخذت تتكاثر المظاهرات وتتعدد المناسبات التي كان العمال يقدمون فيها المثال على مجابهة السلطة الاستعمارية مجابهة مباشرة كانت حوادث ٨ ديسمبر ١٩٥٢ التي سبقت اندلاع المقاومة الشعبية المسلحة الثانية اوضح مظهر من مظاهر انفجار التناقضات الداخلية للحركة الوطنية ، الشيء الذي اتضح منه ان قيادة الطبقة البورجوازية لهاته الحركة لم تعد سوى قيادة اسمية .

صحيح ان المبادرات التي كانت سنة ١٩٥٢ بداية لهذه الحوادث قد وصفت بكونها "مغامرة"

نعم يجب ان نعرف الآن هذه الحقيقة . الا ان العبرة الاساسية التي يجب ان نستخلصها من كل ذلك هي ان العمال عندما لم يكونوا يتوفرون بعد على منظمتهم النقابية قد قاموا احسن قيام بدورهم الطبيعي وهو دور الطليعة . وذلك يشكل اشارة اولى ذات اهمية بالغة تتخذ في الوقت الحاضر دلالة غنية عن كل تعليق . اما الاشارة الثانية فتكمن في الظروف التي تم فيها تكوين الاتحاد المغربي للشغل . فالاجتماع التاسيسي قد انعقد في نوع من السرية بدرب بوشنتوف، من احياء المدينة الجديدة بالدار البيضاء . وقد كانت تشرف على هذا الحي حركة المقاومة التي حلت فيه عمليا محل السلطة الاستعمارية ، واهم ما في الامر هو ان هذا الاجتماع وما تمخض عنه هما اول حدث علني من احداث تجميع القوات الشعبية المكافحة التي كونت ، لنفسها اذ ذاك اطارا للتنظيم . وبموازاة ذلك كان التنسيق الكامل وتوحيد قيادة مختلف جماعات المقاومة في المدن يشرف على الاكتمال على الصعيد الوطني ، بينما تكونت الفرق الاولى من فرق جيش التحرير الوطني بقاعدة من الفلاحين ، كان هذا التجمع الذي تحققه القوات ، ، الشعبية ؛ المكافحة ، وكانت اعمالها قد افلتت تماما من رقابة جهاز وجهاء البرجوازية الذين اصبح دورهم القيادي والتوجيهي مجرد وهم من الاوهام ، بل فوق هذا ، ان هذا المجهود كانت تحركه اطارات نابعة من الشعب ، ومعادية كل المعاداة للبرجوازية التي لم تكن قد فقدت بعد في كل مكان سيطرتها المعنوية وصفة الممثلة الرسمية للحركة الوطنية والناطقة بلسانها

واخذ الوجهاء والاعيان الذين كانوا يشكلون جهاز العمل والتاطير للحركة الوطنية يسترجعون تدريجيا نفوذهم السياسي خلال سنة ١٩٥٥ بينما كان استمرار انعزال المثقفين بالنسبة للعمل المباشر الذي قامت به القوات المناضلة ، يشكل عرقلة اخرى في طريق تحديد سريع وواضح لمعالم المحتوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنضال ، ولاشكال التنظيم والتاطير التي كان يقتضيها ذلك النضال . وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه قواعد الحركة الشعبية التحررية تتدعم ، واتجاهها ووسائلها الثورية تفرض نفسها ، كان لا يزال هناك عدد من عوامل الغموض التي كانت تترك مجالا فسيحا للمناورة امام من كان يريد ان يناور في هاته الحقيقة .

وكان المانع الوحيد الذي قد يقف في وجه ذلك هما اليقظة والحزم اللذان كان يتصف بهما بعض العاملين المخلصين الواعين امثال ابراهيم الروداني من الذين لم يكونوا يغترون بالكلمات المنمقة ومن جهة اخرى ، فان وحدة القيادة السياسية والتنظيمية على الصعيد الوطني كانت لا تزال في طور التكوين . ذلك لان المقاومة المسلحة التي انطلقت من مبادرات شعبية متفرقة هنا وهناك لم يكن مضى عليها في مارس ١٩٥٥ الا سنة ونصف السنة .

ففي هذا الاطار يجب وضع الاجتماع التاسيسي لـ ا.م.ش. وهكذا بدا تاسيس النقابات والاتحادات النقابية في جو من السرية باطارات ملتزمة بالنضال الوطني لا تعبأ بالمنع الذي كان يفرضه الاستعمار ، ومتعودة على الكفاح واخطاره وتضحياته ، تلك هي الاشارة الثانية التي لا تحتاج دلالتها واهميتها في الوقت الراهن الى تعليق ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، ان هاته الاطارات سوف تصبح في اسرع وقت مجرد اقلية ضئيلة حتى على الصعيد المركزي .

فالواقع انه يجب ان نحسب حساب رد الفعل الذي كانت ستواجه به السلطة السياسية الاستعمارية هذا التجمع الذي انجزته القوات الشعبية . لقد كان احداث منظمة عمالية مركزية مغربية في تلك الظروف يشكل في نظرها ، نقطة انطلاق نحو المسارعة الى سلسلة تحولات ثورية تخرج عن نطاق اشراف البرجوازية . لهذا ، بادرت الحكومة الفرنسية ، بتاثير من السياسي المحنك ادغارفور الى تقرير اللجوء الى الحلول الاستعمارية الجديدة ، من اجل المحافظة على

على المصالح الاستعمارية الا ساسية في بلادنا ، وتركيز مجهودها الحربي ضد اخواننا الجزائريين والحكومة الفرنسية بوقفها للتيار الثوري في بلادنا حتى لا يصل الى نهايته ، تركت القوات الرجعية امر تصفية الحركة الشعبية التحررية ، ابتداء من المقاومة التي كانت اذ ذاك هي المحرك الرئيسي لتلك الحركة التحررية .

اما ما يهمنا هنا هو ان الاعتراف بالاتحاد المغربي للشغل كان هو اول تنازل من طرف السلطة الاستعمارية قبل اعترافها بمبدا الاستقلال . كان ذلك هو اول انتصار أحرزت عليه الحركة الوطنية ، ولكنه كان ايضا وقبل كل شيء قرارا استعماريا وقائيا يهدف الى اضعاف الطاقة الثورية التي كانت الحركة النقابية لا تزال تعمل على تجميعها ضمن اطار النشاط شبه السري ، وكان من شان الفرحة العارمة التي صاحبت اعلان الاستقلال ، وما رافق ذلك من انواع الغموض ان اكملت بقية المهمة ، ذلك انه حتى سبتمبر ١٩٥٥ لم تكن النقابات الموحـــدة والاتحادات المحلية والجامعات قد تم تشكيلها في الحقيقة ، وذلك ما سيتم ، لكن من اعلى وفي زمن قصير لم يتجاوز بضعة شهور لاسباب ، وفي ظروف يجب توضيحها لانها ستطبع نهائيا بطابعها التنظيم النقابي .

ب) تكوين النقابات في غمرة فرحة الاستقلال ، وفي جـو الغموض الذي صاحبه ظهور الصفات التي تميز التنظيم النقابي القائم في ظروف الحركـة النقابية شبه الرسمية المتوفرة على سند سيـاســي .

ان المسارعة الى تكوين نقابات في ظروف شهور معدودة ، وفي جميع قطاعات النشـاط وفي مختلف نواحي البلاد ، كانت يستجيب الى ضرورة تنظيم العمال قبل ان تتمكن العناصر البرجوازية التي استرجعت مهامها القيادية السياسية للحركة الوطنية من التوفر علـى وسائل الاشراف الفعلي على هذا العمل التنظيمي . اما الرجعية ، فنظرا للدور والمكانة التي للحركة النقابية في الكفاح الوطني ، فقد اختارت من جهتها ان تتخذ دور الرعاية الابوية تجاه هذه الحركة في انتظار الانتهاء من عملية تقسيم وتصفية المقاومة التي كانت ، تشكل بالنسبة اليها الخطر الرئيسي في المدى القريب .

واذن فان احداث نقابة كان حدثا ((وطنيا)) يتمتع ((بالرضى والرعاية)) من لدن الرسميين ، مع حضور ممثل السلطة على جميع المستويات ، وفي نفس الوقت لم يكن جهاز الدولة يتردد في تقديم مساعدة وتسهيلاته من البنايات ومن المنح ، ومن دفع الجور للموظفيـــن المتفرغين للعمل النقابي ، وقد كانوا يعدون بالمئات . وبالاضافة الى ذلك فان كاتب اى اتحاد محلي مثلا ، كان سلطة من جملة السلطات الى جانب سلطة ادارة ((الحزب)) على الصعيد المركزي وقد كان من بين اعضاء اول وفد مغربي الى منظمة الامم المتحدة ممثلون عن ا م ش . وفـي مقابل ذلك كان الضيوف الاجانب الذين تستدعيهم المنظمة العمالية يعتبرون ويعاملـون كضيوف رسميين . تلك امثلة توضح اولى صفات الحركة النقابية التي لا تجعل مصالح العمال متعارضة مع مصالح الدولة بل تتعاون كطرف مندمج في الجهاز الادارى السياسي في مرحلة الانشاء والتحرير . والفرق هنا هو انها لم تكن في الواقع مرحلة انشاء تحرير بل كانت مرحلة غموض ، حيث كان الصراع ، وعلائق القوى بين الرجعية وقوات التقدم تجرى في داخل جهاز الدولة ذاتـه . ولهذا تحدثنا عن الصفات النقابية شبه الرسمية في هذه المرحلة الاولـى . ذلك ان تلك الحركة النقابية ، في تعاونها مع الحكم ، واعتمادها على وسائل الدولة ، كانـت تخوض معركة مجابهة ضد الرجعية داخل دواليب الدولة ، وداخل الحركة السياسية التـى كانت تقودها اسميا ،

على ان هناك عوامل اخرى قد لعبت دورها فى ظهور صفات حلت محل المعطيات الثورية للحركة النقابية شبه السرية التى كانت قبل الاستقلال . واهم تلك الصفات اربع صفات مميزة وهى تتعلق بالتاطير والمناهج والعادات . ورغم ان هذه الصفات مرتبطة فيما بينها ايمـــا ارتباط، فانتا توضيحا للامور سنتحدث عن كل منها على حدة .

( ) ياتى فى الدرجة الاولى انشاء نحو ١٥ جامعة نقابية بفروعها فى بضعة اشهر ، فى جميع المدن ، وكذلك عشرات من الاتحادات المحلية بنقاباتها الموحدة ، ان هذا كان بالنسبة للتسابق نحو الغنيمة)) فالاطارات التى تخرجت من النضال كانت قليلة جـدا وحتى هذه الاطارات كانت فى الغالب عبارة عن عمال ينقصهم التدريب ، حتى انه لم يكن بالامكان وضع مقاييس صارمة لتنصيب المسؤولين الجدد الذين تم تعيينهم فى غمـرة الفوضى . كما ان النقابات قد احدثت من اعلى ، اى على يد لجنة لم تكن تجد صعوبة فـى جمع العمال ، وهكذا ، بحيث كان يكفى ان تحصل على (تفويض) بالتنظيم . وهكذا ، وكمـا يحدث دائما فى الايام التى تلى النصر ، فقد اسندت المسؤوليات غالبا لا لاشد النا س اخلاصا واكبرهم نزاهة ، ولكن لابرعهم فى انتهاز الفرص، واحتلال الصفوف الاولى فى الوقت المناسب . يضاف الى ذلك انه فى هذا الجو ، كان انعدام الاطارات حجة ومبررا للقيام بتعيينات من اوساط ابناء البرجوازية الذين كانت تتوفر فيهم شروط معينة ، والذيـن احرزوا ابتداء من سنة ١٩٥٧ ((شارة العمال)) ، وتقلدوا المسؤوليات النقابية عن طريق ((الشبيبة العاطة)) .

ولما كان العمل النقابي قد اصبح غير محفوف باى خطر كان ، فان التسابق نحـو تسلم المسؤولية كان فى الواقع تسابقا نحو تسلم الامتيازات التى كانت تنتج عن هذه المسؤولية اذ ذاك فى جميع مستوياتها . فكان توزيع هذه الامتيازات او سحبها والسماح او عدم السماح للاستفادة من تلك الامتيازات هو الوسيلة الرئيسية للتعيين فى المنصب او للضغط ، تلك الوسيلة التى كانت بيد من كان يريد قبل كل شى ء ان يتأكد من اخلاص المسؤولين الجدد ، او على الاقل من حياد الاطارات القديمة .

٢ـ وبدون ان نتوقف طويلا عند المناهج والمقاصد ، نشير الى ان كراهية جميع التقدميين من العناصر البورجوازية فى "الحزب" كانت بمثابة ضمانة وحماية لهذه المناهج ، كان المشكل اليومى هو المعارضة فى تدخل البورجوازية وجهازها فى الشؤون الداخلية للاتحاد المغربى للشغل وفوق هذا ، فان الكاتب العام للمنظمة العمالية الذى اعتبرته البورجوازية قابلا للتفاهم قد تم ابعاده بشكل خفى وتدريجى بحيث استعيض عنه بمنافسه الذى يحل محله الآن . وقد توجت العملية بعد ثلاث سنوات بحفلة شيقة تم خلالها وداع "السفير العاطل ؟" . لقد ذكرنا هذا الحدث هنا لنبين انه منذ البداية ، وبسبب التناقضات الداخلية "للحزب" ، فان التعيينات والتحولات التى تعرضت لها مجموعة الاطارات قد تمت فى ظروف كانت تهيمن عليها مواقف المساندة او المعاداة لهذا التغيير الذى طرأ على قيادة المنظمة ، وذلك ما قوى الميل الى الخلط بين الولاء للمنظمة المركزية ، وبين الولاء الشخصى . وبعد انفجار حزب الاستقلال وبداية المناورات المباشرة ضـد المنظمة العمالية ، كانت التشككات ، سواء منها القائمة على اساس او المصطنعة ، عاملا آخر من عوامل تقوية هذا النوع من القيادة ، خاصة وان التقدميين سوف يكون همهم الوحيد من الآن فصاعدا هو الدفاع عن الاتحاد المغربى للشغل وحمايته من الاخطار الخارجية . فبعد ان كاد الحكم ان ينتهى من تصفية المقاومة ولى وجهه شطر المنظمة ، محاولا القضاء على وحدة الطبقة العاملة . وعلى هذا النحو تجمعت المعطيات التى كان من شأنها ان عودت القادة النقابيين الاعتماد على توفر حماية وتغطية دائمتين ، بله توفرهم على وجهة سياسية . واذن فلن يكون المشكل ابدا مشكل تبعية

للنقابة تجاه المنظمة السياسية ، بل العكس من ذلك تماما .

٣ـ اما الصفة المميزة الثالثة فتكانت القوة الحقيقية لـ ا . م . ش تلك القوات الناتجة عن مشاركة العمال مشاركة جماعية ومتحمسة . الا انه لا بد من توضيح الاسباب هذه المشاركة الكثيفة في تلك الحقبة الاولى التي كانت فيها اهم المشاكل اليومية واكثرها حدة هي مشاكل وضع حد للاهانات والميزات الاستعمارية في اماكن العمل ، والمطالب المتصلة بذهاب رئيس عمال اوربي كان مثلا يتميز بمواقفه العدائية تجاه العمال ، وبمغربة الوضائف التي لا تتطلب مؤهلات خصوصية الخ . وبقطع النظر عن موقف ارباب العمل الذين كان لهم ما يحملهم على الخوف ، فقد كانت هذه المشاكل تحل غالبا بفضل تدخل الممثل النقابي ، مع المساندة الضمنية او المباشرة التي كانت تقدمها السلطات ، حيث ان الامر كان يتعلق في الواقع بمطالب وطنية . وقد فقد هذا النوع من المشاكل حدته مع مرور الزمن ، لكن ذلك لم يجعل العمال ينقطعون عن المساهمة العملية والمالية في عمل منظمتهم المركزية . فقد كانت مشاركة هذه المنظمة في المجلس الوطني الاستشاري ثم في إعداد التصميم الخماسي ، وتنسيق عملها مع العناصر التقدمية الموجودة في الحكومة ، وعملهم المشترك في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي كل ذلك قد وفر للعمال حقوقا هامة مثل السلم المتحرك للاجور والاسعار والضمان الاجتماعي وضمانات استقرار الشغل لكن هذه كلها ظواهر وتنظيمات لم تكن نتيجة نضال ، بل كانت علاقة قوا سياسيا ، وكانت من عمل التقدميين الذين كانوا داخل جهاز الدولة ، وقد اكتسبت تلك الحقوق لا في اطار عمل نقابي من اجل " الخبز " ، لكن في اطار سياسة للتحرر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ان العمال جزء لا يتجزأ من القوة السياسية المتمثلة في الجماهير الشعبية .

٤ـ واخيرا فقد كانت هناك المساندات الخارجية التي اكتسبها ا . م . ش . في هذه الفترة التي كانت فيها بدون منازع اقوى المنظمات النقابية واحسنها تنظيما في افريقيا ، لانها لم تكن مؤسسة مصطنعة ، ولانها انبثقت عن الكفاح المنظم الذي خاضته طليعة العمال ضد السيطرة الاستعمارية فاذا كانت المنظمة الدولية للنقابات الحرة قد اهتمت بها عن كثب واذا كانت نقابات البلدان الاشتراكية تقدم لها مساندتها ، فذلك لانها ناجمة من القوات النضالية ، ولكونها القوة الرئيسية المنظمة للحركة الشعبية التحررية في بلاد يتزايد فيها خطر محاولات الاقطاعية والبورجوازية لتحويل الاستقلال عن غاياته الحقيقية ـ ويجب ان نذكر هنا انه المنظمة الدولية للنقابات الحرة وهي احدى اجهزة الامبريالية ولا المنظمات النقابية الاشتراكية والجامعة النقابية العالمية بمهتمتين بالحركة النقابية من حيث هي اداة منعزلة . . . فبالنسبة للمنظمة الدولية للنقابات الحرة ، فان الذي كان يهمها من منظمتنا هو القضاء على اتجاهها الثوري ، اما بالنسبة للنقابات الاشتراكية فالمهم عندها تقوية الحركة التحررية الشعبية ، وعلى رأسها الدور الطلائعي للعمال . المهم ان المساعدات والوسائل الخارجية كان لها تأثير ملحوظ على التسيير وعلى المناهج الداخلية للتنظيم ، كذا على الاعتبارات التي تحدد الحسابات السياسية للمسيرين . وبقطع النظر عن استعمال المساعدة الدولية التي لم تستخدم في تكوين الاطارات العمالية ، فان اتساع المساعدات الخارجية واهمية تلك المساعدات في حياة المنظمة ، وفي المجال السياسي ، كانت هي الاصل في ظهور صفة اساسية اخرى : الا وهي الحرص على " الصفة التمثيلية " قبل الحرص على اي شيء آخر وجعل هذه الصفة التمثيلية القاعدة الدائمة والغاية من كل المجهودات والمبادرات وهذا ما خلق وانشأ عقلية تجعل العمال في خدمة المنظمة عوضا عن ان تكون هاته المنظمة في خدمة العمال . بحيث اصبح دورهم يتحول اكثر فاكثر الى مجرد قضية اعطاء الدليل على القوة وضمان الاهمية في المجال الدولي ، والصفة التمثيلية في الداخل ، لان كلا منهما ضروري للآخر بحيث يقوى احدهما الآخر (او يضعف احدهما الآخر كما حدث بعد ذلك) .

تلك هي الصفة الرئيسية التي ظهرت في المرحلة الاولى بعد الاستقلال ، وباعتبار المعطيات السالفة الذكر ، فيجب ان نوضح هنا ان الحرص على الصفة التمثيلية لا ينبغي الخلط بينه و بين الحرص على الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة . ان ميلاد منظمات وهمية ، والكفاح الذي خاضته منظمتنا ضد تلك المنظمات مما ساعد على الاحتفاظ بهذا الخلط والغموض. فمثلا عندما كانت المنظمة ترفض حضور اجتماع لجنة الى جانب الممثلين الوهميين للعمال الذين خلقتهم الرجعية من العدم كانت في نفس الوقت تدافع عن وحدة العمال ، وعن الصفة التمثيلية لـ ا.م. ش. لكن القضاء على اضراب ، او التضحية بمطالب العمال ، والقضاء بهذه الطريقة على كثير من التجامعات مقابل شيء واحد ، هو مجرد وعد باجتماع المجلس الاعلى للوظيفة العمومية ، ان هذا يعني التضحية بوحدة العمال في سبيل الصفة التمثيلية . ان البلاغ المشهور المؤرخ بـ ١٧ يونيه ١٩٦١ ، لهو اوضح مثال في هذا الصدد ، نظرا لكون الاجتماع الموعود (الذي لم ينعقد ابدا) كان من المفهوم ضمنيا انه سينعقد بحضور ممثلي ا.م.ش. وحدهم . فهل حقا اعتقد القادة النقابيون ان الحكم كان سيتخلى عن اساليبه التقسيمية ؟ والوقع انه على الرغم من العبارات التي تخلط بين الطبقة العاملة والمنظمة النقابية . والقيادة النقابية ، فان هاته القيادة النقابية كانت تميز في ميدان الوقائع بين مصالح العمال ومصالح المنظمة ، تلك المنظمة التي اصبحت هي نفسها اداة في خدمة حسابات مدققة ستضح طبيعتها تدريجيا بعد سنة ٦٠—٦١ (عام التيل) ، السنة التي اختفت فيها العوامل الاساسية للغموض . والواقع ان المجابهة بين الرجعية وبين القوات الشعبية قد اصبحت لا مفر منها ، بعد ان تم اقبار سياسة التحرر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتصفية الوسائل الكفيلة بتطبيق تلك السياسة . فلم يعد ممثلو القوات الشعبية موجودين في دواليب الدولة ، كما ان الصراع السياسي لم يعد يتم داخل هاته الدواليب الحكومية ، بل اصبح يتم فقط بفضل مساندة وعمل الجماهير . فكان على المنظمة النقابية ان تختار . وهنا سوف يظهر اثر الصفات المميزة والعادات التي تركزت في المنظمة والتي علينا ان نلخصها فيما يلي :

— جهاز من الاطارات اغلبيتهم وصلوا الى مناصب المسؤولية النقابية عندما اصبحت هذه المسؤولية بمثابة امتياز ، اي في ظروف الحركة النقابية شبه الرسمية المعتمدة على التعاون مع الادارة ، وعلى الوسائل التي تقدمها .

— مناهج للتسيير والقيادة شجعت على ظهورها ضرورة تجنب التدخل والاشراف البورجوازي والمتوفرة نتيجة لذلك على تغطية وحماية سياسية ضد الانتقادات الخارجية ، ثم ضد مناورات التقسيم التي قامت بها الرجعية .

— الدعم الكبير والمشاركة الكثيفة من طرف العمال مما ضمن للمنظمة قوة حقيقية ، الا ان مبرر ذلك كان هو تسوية مشاكل اخذت تفقد من حدتها ، كما كان هو الحقوق التي اكتسبها العمال دون نضال فعلي ، اي بفضل الامكانيات التي كانت تتوفر عليها المنظمة بسبب مشاركتها في الحكم .

— مساندة خارجية واهمية دولية ساعدت على نمو عقلية وخط سير يستهدف قبل كل شيء " الصفة التمثيلية " ، اي يستهدف الظواهر الخارجية على حساب الحلول التي تضمن متانة المنظمة في اساسها ، والتي تشكل الحصن الحقيقي ضد مناورات التقسيم . ان هذه المعطيات مترابطة فيما بينها ، وتشكل منظومة واحدة ، فيما يخص تسيير المنظمة ووسائل عملها واتجاهها ومناهج قيادتها . وقد كان لا بد في كل نقطة من تلك النقط من اختيار وجهة ما ، وهو اختيار كان يتوقف على القرار الاجمالي العام السابق ، على كل شيء ، كان يتوقف على الموقف السياسي اللازم اتخاذه . وهكذا ، فليس الحل وحده هو ما كانت تحدده تلك الصفات المميزة التي تجد منبعها ، بل وحتى طبيعة وجهي الاختيار المطروحين على ا.م.ش. في ٦٠—٦١ .

٢ الاختيار الحاسم لسنة ١٩٦٠–١٩٦١ واستراتيجية "الاحتفاظ"
ـ التغييرات التى فرضتها الوقائع على هذه الاستراتيجية ،
والنتائج الراهنة لتسلسل الاحداث

منذ اللحظة التى طرحت فيها بوضوح المشكلة السياسية اى القضية الدستورية ، حيث كان تطبيق التدابير الملموسة الخاصة بالتحرر الاقتصادى المخطط من شأنه ان يصيد النظر فى المصالح ... الاستعمارية الاساسية ويهدد تهديدا مباشرا ارباح وسطاء التبعية الاقتصادية ، اصبحت المواجهة بين الرجعية والقوات الشعبية امرا لا يمكن تجنبه . ولسنا بحاجة الى ان نكرر القول ان "النظرة الاقتصادية" او "سياسة الخبز" امر غير موجود وليس الا محض كذب عند ما يتعلق الامر بالتبعية او بالتحرر ، اى عند ما يتعلق الامر بالتخلف . انها لا تعد وان تكون مجرفرية سهلة ترك امر استعمالها لا ولئك الذين لم يعرفوا كيف يجدون لتصرفاتهم مبررا غيرها ونعود الى قول ذلك لان هذا الشعار قد تم استغلاله خاصة فى المرحلة التى كان يجب فيها تفسير الموقف الذى يقوم على تجنب الاختيار الذى كان يفرض نفسه فرضا . ذلك الموقف الذى كان يقوم على "الانتظار" فكيف يجوز الانتظار فى ظروف جديدة كل الجدة ، وبجهاز قيم على اساس ان يتعاون مع الدولة ومع الادارة ، التى يحصل منها على معظم وسائل عمله ان لم نقل كلها ، جهاز تعود على طريقة لتسوية المشاكل النقابية ، يعتمد على وجود التقدميين فى الحكومة وتتوفر على قوة للضغط السياسى تجاه القابضين على زمام الحكم وتجاه ارباب المعامل . ان الانتظار فى هذه الحالة سينتج عنه بالضرورة اللجوء الى طرق واساليب تهدف الى ارغام جميع التقدميين على اتخاذ نفس الموقف كما ان محاولة تجنب الاختيار ، والاحتفاظ لهذه الغاية بنوع من الغموض بينما الوقائع تقوم هى نفسها بتخطيط حد فاصل واضح كل الوضوح ، ذلك هو المشكل الحقيقى ، وتلك هى نقطة انطلاق ذلك التسلسل الذى انتهى الى الحالة الراهنة . وهذه كانت دائما قضية قيادة ، قضية قرارات ذاتية ، على العكس من المعطيات التى سبق تحليلها ، والناتجة اساسا عن ظروف اجتماعية وسياسية موضوعية . فما هى اذن الاعتبارات الدقيقة التى كانت اساسا للحلول والاستراتيجية التى اتخذت فى البدء ؟ وكيف فرض الديالكتيك الواقع وتطورها على هذه الاستراتيجية "الاحتفاظية" ، تغيرات بلغت من اهميتها ان جعلت الاهداف نفسها تتحول ؟ واولا وقبل كل شيء ما هى العبارات التى طرح بها الاختيار الواقعى الذى كان يستدعى قرارات خصوصية تتخذها المنظمة النقابية ؟

أ) ـ وضع طبيعة وجهى الاختيار
في مكانها من السياق .
ـ حل ((الاحتفاظ)) واولى نتائجه
الحتمية الواقعية .

ان تحديد وجهى الاختيار المطروح على قادة ا. م. ش. ووضع الحلول المتبناة فى مكانها من السياق يعنيان قبل كل شيء ان ناخذ بعين الاعتبار كون احداث المنظمة نفسها كان جزءا من مراحل توحيد تنظيم القوات الشعبية المناضلة . ولكن اذا كان توظيف الصراع بين هاته القوات الشعبية وبين القوات الرجعية يتزايد ، واذا كان الحد الفاصل بينهما يزداد بروزا وظهورا فانه فى نفس الوقت كان يقوى الغموض داخل الحركة ذات القاعدة الشعبية حتى بعد تنظيمها فى حزب سياسى مستقل . فقد اخذت الالتباسات الداخلية تشتد ، نظرا الى العمل اليومى

والحلول المتخذة على جميع المستويات ،كانت مصطبغة بحالة الاضطرار التى كانت توجد عليهما القوات الشعبية ، اذ انها كانت مضطرة الى ان تواجه يوميا المناورات التى كانت تقوم بها الكتلة الاقطاعية البرجوازيــة ، والتى ماكانت تزيد ها الايام الا اتضاحا وعنفا . بينما كانت التدابير الاخيرة المتخذة ضد منظمات المقاومة التى استمر وجودها رغم اعمال التصفية السالفة الذكر ، كانت تلك التدابير ذات طابع رسمى مكشوف، فان الحركة الجماهيرية المنبثقة عن تصدع حزب الاستقلال قد كان عليها ان تنصرف الى المهمة الاولى التى كانت تنتظرها ، الا وهى مهمة مواجهة اولى المناورات التقسيمية المباشرة التى كانت موجهة ضد الاتحاد المغربى للشغل والطبقة العاملة . كانت تلـك مهمة اولى ، نظرا لان الرجعية كانت تعتبر انها بدأت مرحلتها الثانية من مراحل تصفية القوى التى تم تنظيمها بفضل المجهود المشترك الذى بذله التقدميون ، بفضل ممارضتهم وعطفهم الجماعى ضد ادعاءات البرجوازية وتدخلاتها ، ومن اجل تمكين العمال من وسائل العمل والتنظيـــم .

والحقيقة ان الاختيار الاساسى قد وضع حتى قبل سنـة ١٩٦٠ : هل يعتبر ا م.ش.م كجزء لا يتجزأ من القوات الشعبية المناضلة ، بوصفه الاداة التى يقوم بواسطتها العمال بدورهم الطلائعى؟ وهل تعتبر كل ضربة توجهها الرجعية ضد الحركة الشعبية التحررية بمثابة ضربة موجهة ضد ا م.ش. وضد العمال ؟ ام يعتبر ا م.ش. على العكس من ذلك اداة يجب (الاحتفاظ) بها فى انتظار ايــام افضل ، وبالسهر على الدفاع عن (الصفة التمثيلية) واعتبار الحركة التقدمية بمثابة (واقيــة الصدمات) ؟

ان هذا الوجه الثانى من الاختيار ، معناه ان هذا الجهاز لا محل له مع الحركة السياسية ، الا اذا كان يستعملها كمجرد واجهة له ، بينما الوجه الاول للاختيار يفترض على العكس من ذلك ، استمرار المجهود الثورى من اجل التنظيم والتأطير السياسى للجماهير ، دون فوضى منحرفة ، بحيث يقوم العمال بدورهم الطبيعى الطلائعى والقيادى . ومنذ ١٦ ديسمبر ١٩٥٩ كان من شأن (المؤامرة) الاولى والمواقف التى صاحبتها ان بينت الاختيار الذى تم اتخاذه سلفا . كان ذلك بمناسبة القاء القبض على اطارات المقاومة الذين اعتبرهم الحكم المحركين الذين يقودون بقيادة جيش التحريـر الذى كان يعمل فى الجنــوب والذى جر طرفاية . وكانت هذه الاعتقالات هى الطريقة المستعملة فى نهاية الامر للاستعداد لتصفية المقاومة تصفية نهائية . ولم تخف على احد دلالة هذا الحادث ولا اهميته ، وكان اول رد فعل قام به النقابيون القدماء الذين كانوا منقطعى الصلة بالنضال اليومى والذين كانوا مسؤولين عن بعض الاتحادات المحلية كآسفى واليوسفية الخ . . . كان اول رد فعل فعله هؤلاء هو الاعلان الفورى عن : اضرابات احتجاجية ، ولم يكونوا ينتظرون ان يتلقوا اوامر بايقاف الاضرابات ، وانهم سيكونون السبب فى ارسال اوامر (وقائية) للاتحادات المحلية الاخرى تدعوهم الى الامتناع عن كل عمل . وطبعا لم يكن قد بدأ العمل بعد بـ(سياسة الخبز) حتى تستعمل كمبرر لهذه الاوامر . بل انه لم تكن هناك حــاجة للتبرير ، لان القاعدة لم تكن تتساءل بعد عن سبب هذه التعليمات الموجهة اليها . فكان الغموض يكفى . اما بالنسبة للمشكل الذى يهمنا ، فان سنة ١٩٦٠ — ١٩٦١ كانت سنة حاسمة ، كانت تشكل عام (الفيل) اذ انه منذ ذلك الحين لم يعــد يكفى الغموض ، ولا حتى تلك الحجة التى كانت تستعمل فى كل مجال " لا يجب ان نقع فى فخ الاستفزاز" فمنذ ان ابعدت العناصر التقدمية نهائيا عن جهاز الدولة بسبب مشاكل ملموسة وحيويـة ، كمساندة الشعب الجزائرى المحارب ، والتحرر الاقتصادى ، والبناء لصالح الجماهير ، ومنذ ان طرحت المشكلة الدستورية كشرط اولى لتسوية هاته المشاكل ، فان المواجهة الصريحة اصبحت ليس فقط لا يمكــن تجنبها ، بل كانت هذه المواجهة قد بدأت فعليا وواقعيا ، والسؤال الوحيد المطروح كان هو الكيفية والوسائل التى يجب استعمالها لبدء العمل على الاقل قصد ايقاف عملية تحويل الاستقلال وفرض جلاء الجيوش الاجنبية ، والممارضة فى تصفية التحرر وما ينتج عنها من حقوق مكتسبة للعمال .

كان هذا هو السؤال الحقيقي في البدء، وإما جميع الاسئلة الاخرى التى طرحت فيما بعد فقد كانت نتائج لهذا السؤال الاول . وليس هناك ما هو اسهل من ان يجعل المرء من نفسه حكما او ان يبرر تصرفاته بان يختار الوقائع المناسبة ، وان يعزلها عن سياقها وخاصة ان يتناول المشاكل من وقت معين يختاره بنفسه .

ان علينا هنا ان نذكر بان الحركة التقدمية والتقدميين لا يتنبأون ، ولا يصدرون تكهنات سحرية ، وليس لهم مقدسات سياسية . فكل من لم يجب عن السؤال في الوقت الذى يعرض فيه نفسه فعليا وفي الواقع، لكي يتجنب الاختيار الذى يفرضه ذلك السؤال ولكـــي "ينتظر" ، وكل من لم ينغمر في العمل ، ولم يشارك بصفة مباشرة وفعالة في تحديد اشكالـــه الخاصة وفي اقامة وسائل عمله ، وكل من لم يقبل ما قد يجره عليه ذلك من الاخطار والتضحيات فانه كيفما كانت صفته ليس له حتى حق التساؤل عما اذا كان مصيبا او مخطئا في موقفه ذلك .

لان القضية هنا ليست قضية اكاديمية او قضية كتب؟ . انه مجرد متفرج ليس له ما يخوله ان يتساءل عما اذا كان الامر يتعلق بواقعية او ببعد نظر ، او بمغامرة ، او بتطرف يساري ويكون من حق المناضلين ان يطبقوا في حقه اوصافا اقل ارضاء لغروره ولكن اكثر ملاءمة لمن يستحق ان يوصف به . ان الاكتفاء بالتعليق على على اشكال ومناهج العمال الذى يقوم بـه آخرون ، بعد التفرج عليهم وهم يتلقون الضربات ، ليس الا طريقة مغرضة للاستمرار في تجاهل السؤال الاول ، الذى كان وما يزال منذ البدء هو: ان نسمح او لا نسمح للقوات الرجعيـــة المعادية للشعب بان تقوم بمحاولاتها ، عندما تكون هاته القوات الرجعية هي نفسها لا تحاول ان تخفي مقاصدها ، بل وتلجا الى اساليب واضحة على مرأى ومشهد من الجميع .

ومن بين الاساليب المباشرة الصريحة التى استعملها الحكم ، تلك التى وجهها علـــى الخصوص ضد الكنظمة النقابية المركزية . فكان يقدم مساندته الخفية ، ووسائله الى البرجوازية ليساعدها على مناوراتها التقسيمية ثم اخذ يجند قوات القمع الحكومية باسم اعادة النظام لكي يساند ويحمي الجماعات الرجعية المستفزة ، واخيرا انتهى الحكم الى منح حمايته الشرعية لنشاط هذه الجماعات الرجعية ، فاعترف بهم رسميا وحكوميا . كان ذلك مظهرا من مظاهــر سياسة تصفية القوات الشعبية بالوسائل المباشرة بحيث اتخذت اساليب التقسيم طابعـا اكثر صراحة ، خاصة منذ اللحظة التى اصبح فيها قادة ا.م.ش. لا يستطيعون الاعتمـاد على نشاط التقدميين في دواليب الدولة . وبذلك لم يعد هناك ما (بقي من الصدمات) ؛ خاصة وان المنظمة العمالية كانت لا تزال تعتمد اساسيا على وسائل العمل التى توفرهـا الدولة . فعلى هذا الاساس وفي الظرف السياسي لـ ١٩٦٠ — ١٩٦١ يتيسر توضيح الاختيار الواضح المطروح على قادة الاتحاد المغربي للشغل من غير ان نغرق هذا الاختيار في خضم التجريدات . ان الامر يتعلق باختيار سياسي عام وشامل ، يتعلق بالموقف اللازم اتخاذه حيال الحكم ، كما يتعلق بالعلاقات مع القوات الشعبية ، لان الحكم له بدوره سياسة عامـة وشاملة تتعلق بمجموع الحركة الشعبية التحررية ، حتى ولو كانت الاساليب المتخذة لتطبيق هذه السياسة تختلف باختلاف امكانيات العمل التى كانت متوفرة لديه ، وبحسب وسائـل الضغط والتهديد التى كانت بيده .

وهنا يبدا التفسير الحقيقي للموقف الذى اتخذته القيادة النقابية ، وفي هذا المستوى ظهر تاثير الصفات المميزة التى ذكرناها والتى ظهرت اعراضها على المنظمة قبل ان توضع امام الحالة والمعطيات الجديدة التى لم تستعد لمواجهتها . لقد كان الانغمار في العمل وعدم ترك الفرصة للقوات الرجعية وتحديد المناهج والوسائل التى تؤدى الى تحقيق هذا العمل .

كان ذلك بالنسبة لقادة ا.م.ش. بمثابة مسائل خصوصية ، بمثابة اختيارات ملموسة اولية ، تبدا بضرورة القيام بتحويلات داخلية للمنظمة نفسها . وهذه الضرورة تاتي من كون نبات المنظمة النقابية قد قامت وترعرعت ضمن ظروف التعاون مع الدولة ، وباطارات لم تكن في معظمها قد عملت في ظروف اخرى ، وكانت تكاد لا تعتمد الا على الوسائل والتسهيلات الرسمية . وبصفة ملموسة ، ودون ان تستطيع الافتتاحيات الصحفية ولا المصطلحات المستعملة ان تغير من الامر سيئا كان السؤال الحقيقي يطرح على الشكل التالي :

ــ اما ان تنظم عن طواعية وبشكل تدريجي ، هاته التحولات الضرورية ، تقبل الاخطار التي تحتوي عليها ، والعمل على الحد من تلك الاخطار لكي يتقوى عمل المنظمة لصالح العمال وبفضلهم من اجل ان تتمكن من الاعتماد شيئا فشيئا على نفسها دون غيرها ، وعلى مشاركة العمال . وهذا يفترض ان تتبنى المنظمة كشرط اولي خط السير التي يجب ان تعمل في خدمته تلك التحويلات ، الا وهي تجنيد العمال للنضال من اجل مطالبهم في اطار عمل منسق ، تقوم به الجماهير الشعبية ضد اعادة تنظيم التبعية والتقهقر الاجتماعي .

ــ واما ان يعتبر على العكس من ذلك الاحتفاظ بنفس الجهاز وب"صفته التمثيلية" غاية في حد ذاته ، بمناهجه ، وخاصة الوسائل الموضوعة رهن اشارته والتي هي متوقفة على حسن ارادة الحكم . اي هذا الحل الثاني على العكس من الحل الاول لا يطلب بالضرورة ان نحدد مسبقا موقفا واضحا تجاه الحكم ، لانه في اساسه موقف دفاعي ، اي انه قائم على ضرورة مواجهة التدابير التي يكون للحكم فيها في كل لحظة زمام المبادرة . الا انه موقف يطلب مسبقا تحديد موقف ووسائل واضحة تجاه القوات الشعبية التي سبق ان اعتبرت واستعملت في السابق ك (واقية للصدمات) ، فللاحتفاظ بهاته القوات الشعبية في هذا الوضع ، كان يفترض في الواقع لجوءا الى وسائل "وقائية" من اجل "ايقافها" ، ومن اجل منعها منذ الآن من ان تكتسب بالتمرين قوة يصبح من العسير مراقبتها . وليس من الممكن ان يجادل احد ــ ولا احد يجادل فعلا ــ بان الحل الثاني هو الذي تم تبنيه مع ما يستلزمه من نتائج ، منذ نقطة الانطلاق . اما المجادلة فلا تتعلق الا بالتبريرات والتفسيرات التي هي نفسها تتغير مع الزمن ، وحسب الافراد الذين يسعون وراء الحصول على "تاكيدات". لنكن جديين ، فمن هو الاطار النقابي او الذي اعتاد ان يذهب الى بورصة الشغل او حتى بعض الصالونات المصينة ؟ من بين هؤلاء لم يسمع هذه العبارة تتردد في سنوات ٦٠–٦١–٦٢ :" لسنا من الغباوة الى حد لان نحطم "؟ . ومن جهة اخرى فقد ترك لهذه الاطارات امر التحدث عن هذه الشؤون على نحو آخر مع القاعدة قصد ان يساهموا في الاحتفاظ على انفسهم . فانطلقت الاطارات من فكرة "الخبز" ومن شن حملة على "هؤلاء" السياسيين" اي على المتقدميين . وهكذا فقد اعطوا الدليل على انه لا يمكن ان تتوفر حل او موقف منعزل ، وان الروابط بين المشاكل تفرض نفسها بصفة او باخرى في العمل اليومي ، وان تسلسل الاحداث ينطق وحده ، مستقلا عن المقاصد وعن القرارات الشخصية .

وهكذا فانه لم يتخذ في الواقع اي اختيار سياسي اولي في موضوع الموقف المحدد تجاه الحكم ، ولكن اتخذت سلسلة من المواقف والاعمال كانت خاضعة لضرورة الاحتفاظ بالجهاز باي ثمن ، كما كانت خاضعة لضرورة الدفاع عن الصفة التمثيلية في الداخل وفي المجال الدولي . وقد ادعي ان النتائج وحدها تهم ، ونحن لن نجادل في هذه الحقيقة ، الا انه كان ينبغي ان تفسر هاته النتائج بدون تحريف مفرض ، وابتداء من نقطة الانطلاق ، ودون ان نعزل تلك النتائج عن سياقها العام

ب) تسلسل الاحداث :

ـ كيف كان على المتطلبات التى كان يجب التوفيق بينها واستراتيجية الاحتفاظ ان يتحملا سير الاحداث .

ـ طبيعة "الواقعية" الجديدة وهدفها الذى اصبح غير محــــــدد .

ان الاحتفاظ بالجهاز ، والوسائل اللازمةلهذا الاحتفاظ يعنيان كل وضوح موقف الانتظار ولكن يعنيان على الخصوص وقفا " واقعيا " . اذا اعتبرنا تلك الحقيقة التى قال بها (لا باليين ؟ وهي ان الحكم لا يعطي شيئا دون ان ياخذ شيئا .(وهنا من الاصح ان نقول ان الحكم لا يترك شيئا دون مقابل) . كما ان الحرص من جهة اخرى على عدم فقدان الصفة التمثيلية التى بدونها لن يكون الجهاز بحاجة الى الاحتفاظ بها ، يعني هذا المقف التربصي تصاحبه "حالة نفسية" ، يصاحبه نوع من الحذر والحيطة المستمرة يعمل في ثلاث اتجاهات مختلفة فى آن واحد .

ان الامر يتعلق بمتطلبات يجب التوفيق بينها . وقد كانت هاته المتطلبات تتلخص فى المرحلة الاولى كما يلي :

١) القيام برد فعل على كل مبادرة دورية تقوم بها الرجعية ضد الجهاز ، وعلى كل مساندة يقدمها الحكم للمنظمات الوهمية التى تسيرها الرجعية من بعيد . ان هاته المساندة هي احدى الوسائل التى يستغلها الحكم ليهدد بها المنظمة النقابية . ومعظم الاضرابات بقطع النظر عن الاضرابات التى تتخذ مبادراتها القاعدة كان الهدف منها طيلة ست سنوات ، التدليل على الصفة التمثيلية . ولنوضح مرة اخرى فى هاته النقطة ان ذلك لا يجب ان نخلط بينه وبين وحدة العمال والدفاع عنها ، لان الحل الحقيقي الواحد فى هذا الموضوع (هو تقوية منظمات القاعدة ، والمناهج التى يتطلبها هذا العمل) قد رفض منذ البدايــــة .

٢) ومن جهة اخرى ، القضاء قدر الامكان على المبادرات "الخرقاء ، الفوضوية" التى يقوم بها كل المناضلين التقدميين ، اى القضاء على السياسة المناقضة لسياسة الانتظار ، ومحاربة هؤلاء المناضلين كلما قاموا ليعملوا على تنظيم العمال تنظيما سياسيا . وشيئا فشيئا اصبح العمل (الوقائي) هو النشاط الوحيد المستمر الذى تقوم به المنظمة قصد اقامة حاجز نفساني وسياسي حول الطبقة العاملة ، وهذا لا يمكن ان يؤدى بالطبع الا الى عمل يحطم عمدا الحركة التقدمية

٣) والى هذا وذاك ، ترقب المناسبات والفرص التى تمكن من "حل سياسي" اى من العودة الى وضعية تشارك فيها عناصر تقدمية وعناصر تعتبر تقدمية ، فى الحركة ، مما يحرر الجهـــاز من مخاوفه الرئيسية باعادته الى ظروف شبيهة بتلك الظروف التى تطور فى احضانها . وهذا يقتضى الاحتفاظ بروابط مع الحركة التقدمية ، من اجل الاحتفاظ بها كذريعة فى تناول اليد ، بل والعمل فى داخل صفوفها .

ـ ترقب الفرص التى يتيحها الحكم وتجنب المواجهة ، والاحتفاظ بوسيلة اقتناص تلك الفرص كل ذلك للفرار من اختيار سبق ان فرضته الاحداث فرضا . ان التوفيق المستمر بين هاتــه المتطلبات الثلاثة لهو القاسم المشترك لجميع الافعال والمواقف التى تبدو متناقضة ، والتـــى اعتبر بعضها وعزل عن سياقة لكي يبرز للعيان ، بل ولكي يقارن بغيره من مواقف الآخريــــن والواقع ان بعض المواقف "الثورية" ليست الا تقدما معسولا لموقف حقيقي املاه الحكم مباشرة وبكل علانية في اطار افتتاحية صحفية (كان ذلك هو مثال الكديرة في صحيفة كلارطى بتاريخ خامس ماى ٩٦٣ (الذى عنون صراحة " موقف ا م ش ، وظهر صباح اليوم نفسه الذى كان سينعقد فيه المجلس الوطني المخصص لمشكلة الامتناع عن المشاركة فى الانتخابات) . ذلك ان التوفيق

بين المتطلبات الثلاثة اخذ يصبح بالتدريج اكثر صعوبة ، وبمقدار ما اخذ يزداد فيه الصراع بين الحكم وبين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكذلك عندما اصبحت عمليات تزوير الديموقراطية تتطلب اتخاذ مواقف واضحة ملموسة لا تتلخص فقط في "رفض المهزلة" ، وعندما اصبحت مشاركة البرجوازية في الحكومة وفي عملياتها تتطلب من الحكم مساندة اكثر فعالية للنقابة البورجوازية المزيفة ، وعندما تفاحشت عواقب سياسة الرجعية في الميدان الاجتماعي واخذ العمال يفقدون بذلك حقوقهم المكتسبة . ان الوقائع الموضوعية ، والانزلاق نحو الحلول التي تكون دائما في غير مصلحة الشعب والتي يتخذها الحكم ، والقمع الذي اصبح عاما وشاملا ، كل ذلك قد وضع حدا فاصلا اصبح اكثر وضوحا وتميزا ، حول مشاكل ملموسة ، واقام موازين موضوعية لاصدار الاحكام ، وحد كثيرا من امكانية المناورة والاختيار . وهكذا اصبح من المتعين اكثر فاكثر ، اتخاذ نوع آخر من الحذر وبوسائل جديدة .

ولما كانت المعطيات تتغير وتتقلب باستمرار ، فان المتطلبات التي كان على القيادة النقابية ان توفق بينها كانت تتغير طبيعتها هي الاخرى . وسنعود الى تناول هاته المتطلبات على نفس الترتيب لكي نرى كيف ان استراتيجية "الاحتفاظ" كانت مضطرة الى ان تتحول على نحو لم يختره اصحابها .

١ـ ان ردود الفعل التي قصد بها الدفاع عن الصفة التمثيلية للمنظمة في الداخل والخارج ، ضد العمليات والاساليب التهديدية التي يقوم بها الحكم ، اصبحت بالتدريج مجرد دفاع وطني ، ذلك لان العمال لم يعودوا يستجيبون بصفة عفوية وكان على الجهاز ان يواجه صعوبات داخلية "غير متوقعة" . ففقدان العمال لحقوقهم المكتسبة ، كان من الضروري ان يضعف من مشاركتهم وحماسهم للقيام بتظاهرات لا يرون لها من نتائج ملموسة . وفي نفس الوقت ، ولنفس السبب ، اصبح ارباب المعامل يقفون مواقف اكثر قوة وتصلبا ، واصبحت الادارة تنظر الى مطالب العمال بنوع من الاستعلاء . وليس من شأن هذا الان يزيد من نزعة "الواقعية" الاولى ، حتى اصبحت تسوية المشاكل بواسطة "الاتصال المباشر" هي القاعدة . الا ان التناقض ظل قائما لان الجهاز حرص على ان يظهر الامور بمثابة "انتصارات" بينما الحكم كان يريد بكل بسلطة ان يقدم تلك الاشياء كهدية ناتجة عن "اعتنائه" بالعمال . فالحكم عند ما يجد نفسه في موقف المتهم ، وفي موقف الانعزال السياسي الكامل ، يقبل ان يستعمل مقابلة مثل مقابلة نوفمبر ٦٥ ، والاعلان عن تسوية التعويضات العائلية للقطاع الخاص لتعويضات القطاع العام .

٢ـ اما على الصعيد الثاني ، صعيد القضاء على تطور الحركة التقدمية وتنظيمها بين صفوف العمال ، فلم يكن هناك تغير في المعطيات ، بل كان هناك انقلاب شامل في تلك المعطيات . فقد كثر الحديث عن "انقسام" او عن "انفصال" بينما لم يكن شيء من ذلك ، والذي حدث بكل بسلطة ان هناك الذين تابعوا عطل الحركة الشعبية التحريرية ، واولائك الذين فضلوا "الانتظار" ، فارادوا ان يشلوا حركتها ، وانتهوا الى قطع السلسلة التي تربطهم بها ، ان المشكل هو معرفة ماذا كان العجز عن اخضاع الحركة التحريرية من اجل الاحتفاظ بجهاز يعطي الحق في ادعاء قطع الصلة بين تلك الحركة وبين الطبقة العاملة و ا . م . ش ؟ هكذا كان يطرح المشكل دائما عند المناضلين التقدميين الذين بدأوا بعمل توضيحي وتنظيمي يهدف قبل كل شيء الى القضاء على امكانيات التخريب داخل الحركة التحررية .

وفي المرحلة الثانية ، وبعد محاولات اخيرة من اجل وحدة العمل ، تبين ان حلول الوحدة ، وتنظيمات الوحدة ، لا تزال تعتبر كمجرد وسائل وامكانيات اضافية لشل الحركة . وهنا لابد من العمل لازالة الحاجز النفساني والسياسي الذي اريد عزل الطبقة العاملة وراءه وتجميدها باسم "الخبز" وباسم "الضرورات الخصوصية للنقابات" وهذا يعني شيئا ما ابينا ، لا مجرد تجميد العمال ، لصالح الحكم ولصالح رأس المال الاستعماري بل وحتى استعمال العمال كوسيلة ضد حركة التحرر ، التي يجب ، بالعكس ، ان تحتل العمال فيها مقام القيادة . وطبعا ، فان عمل التاطير السياسي للعمال ، قد اعتبر اخطر تهديد للصفة التمثيلية للجهاز حتى انه اصبح ـ ليس فقط المناضلون ـ بل مجموع الحركة التقدمية تعتبر العدو رقم ١ .

٣ـ وينتج عن ذلك تغيير كامل على الصعيد الثالث، اى صعيد الترقب لفرض "حل سياسي". وهكذا اخذت الفرص المترقبة والحلول تتغير في طبيعتها، ويتغير معهما الشركاء والحلفاء المحتطون. وشيئا فشيئا لم يعد الحل المطلوب هو ان يوجد في الحكومة رجال من الحركة التقدمية يستعملون كواجهة، ويحررون الجهاز من مخاوفه باعادته الى البنى الوضعية، والى "الحقوق" التي تعود الى ما قبل سنة ١٩٦٠.

ان المهم هو ان "الواقعي" يصبح اقل فاقل مطالبة، طيلة كثير من الحوادث غير المتوقعة حتى يضطر الى البحث عن التحالفات والفرص كيفما كانت، حتى فرص الاختطاف لا ليصدر احتجاجه، ولكن لكي يبرهن على "صفة تمثيلية سياسية"، قصد اقناع الشريك والحلفاء المحتطين فقط. هاته الواقعية قد قلبت التحالفات في نوفمبر ١٩٦٥، بعد فرصة شهر ماي السالفة الذكر، وتناست مشاكل "وحدة الطبقة العاملة"، واخذت تطبل وتزمر من اجل "الاتحاد" بعد ذلك. لكن الذى حدث هو ان واقعية البرجوازية وحذرها هي من نفس نوع الواقعية والحذر اللذين اتخذهما جهاز المنظمة النقابية، وان تجاربها التجارية قد علمتها الا تتحد مع الغير، الا اذا كان باستطاعتها ان تستعمله لاغراضها، خاصة اذا كان لها حساب قديم يجب ان تصفيه مع المرشح للاشتراك والاتحاد. اما الاقطاعية فهي لا تعرف شركاء او حلفاء، بل تعرف فقط الخدام والمتطلقين بدون قيد ولا شرط.

تلك حقائق صارخة غفل عنها اصحاب الحسابات الذين ظنوا انفسهم دهاة، بينما هم في الواقع لم يتعودوا الا على صد التقدميين وتتا زلاتهم بدافع الاخلاص، والحرص على القيام بكل ما من شانه ان يدفع بالحركة الشعبية التحررية الى الامام، ولكي تكون الطبقة العاملة على راس هاته الحركة التحررية بدلا من ان تنعزل عنها.

ان الحاحنا على التغييرات التى طرات على طبيعة المتطلبات التى على "سياسة" "الاحتفاظ" ان توفق بينها كان الغرض منه كيف ان القيادة النقابية لم تعد سيدة على استراتيجيتها؟ والى اى حد اصبح مجال الاختيار في سنة ١٩٦٠ محدودا، الى درجة ان تلك القيادة اضطرت الى البحث عن تحالفات كان يتنبا لها بالفشل مسبقا؟ فالحرص على الفرار من الاختيار، كان قبل ست سنوات اختيارا، مشرفا، وفي ظروف كانت فيها قوة التنظيم، والوضع السياسى يسمحان بحرية تصرف مطلقة والحرص على تجنب الحلول التى كانت تفرض نفسها، وفي اولها ملاءمة بنيات التأطير ومناهج التنظيم مع الوضعية الجديدة، واخضاع مصير الحركة التحررية الشعبية الى الاحتاط بجهاز تأسس بوسائل مرحلة الغموض وبحماية من التقدميين ان كل هذا كان هو نقطة بداية تسلسل الاحداث، ذلك ان الحساب الاولى كان يقوم على تحليل سكوني، ينتهى الى استراتيجية حددت من اجل (امد قصير) من الانتظار. لقد حددت منذ سنة ١٩٦٠ على حسب الهدف الذى رسم لها. والواقع انه ليس من المعقول ان يكون اصحاب هذه السياسة قد تصوروا ان بامكانهم الاحتفاظ بجهازهم في حالة انتظار لا نهاية له حيث انهم كانوا يدركون تمام الادراك تضعضع هذا الجهاز وضعفه امام مايحتمل ان يقوم به الحكم ضده من عمل منظم. ولهذا فقد اختير اولا الانتظار، ثم اختير رفع التحرض للاختار كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالجهاز. لكن الاحداث ليست سكونية، ولهذا كان هناك كثير من "المفاجآت غير المتوقعة" حتى الوسائل التى كان يجب تنسيقها، والمتطلبات التى كان ينبغى التوفيق بينها، كانت تتغير باستمرار، فارضة اختيار حلول يضيق معها شيئا فشيئا مجال الاختيار. هذه الحلول التى يبحث عنها لماذا هي؟ من اجل ماذا، ولاية غاية في النهاية؟.

هذا السؤال الأولى هوالنهاية التى وصل اليها تسلسل الاحداث التى بدأت انطلاقا من طريقة سكونية للتفكير، طريقة بلغ من خطائها ان كان اساسها يقوم على هدف "الاحتفاظ" . وبالتالى فقد كانت استراتيجية دفاعية ، اى خطأ للسير يضطر فى كل مرة ، وباستمرار ، ان يقوم برد ود فعل متفرقة على القرارات التى يتخذها الخصم ، وان يعدل موقفه بحسب مبادرات هذا الخصم . ولكن من هوالخصم فى الوقت الحاضر؟ فى الواقع ان هذا السؤال هونفس السؤال السابق ، هى طريقة اخرى للتساؤل عن" من اجل ماذا هذه الحلول ؟" . ولقد فرض هذا السؤال نفسه منذ سنة ١٩٦٣ خاصة على كل من اخذ على عاتقه استعراض الحوادث والوقائع والتحالفات ، ومحاولات التحالف ، حتى ولو اقتصر على تلك المحاولات المعروفة والتى لا يناقش فى وجودها احد . تلك هى النهاية على الصعيد السياسى ، وذلك هوالسؤال الذى اصبح بديهيا بالنسبة لكل من تتبع الاحداث السياسية ولوكان مجرد متفرج . ويبقى الهدف الاساسى والدائم هوالاحتفاظ بالجهاز و بـ" صفته التمثيلية" . فهل يمكن ادعاء ان هذا الهدف قد تحقق ، وانه تدامكن الحفاظ بنسبة ما على هذا الهدف الذى اخضع له كل شيء غيره ، والذى اعتبر ليس فقط اهم شيء بل اعتبر غاية فى حد ذاته ؟، ان السؤال الحقيقى هو بالاحرى : اليس الهدف نفسه قد تبدل ؟ اهناك حقا هدف ما فى الوقت الحاضر ؟ ان هذا هو ما تبقى علينا ان نجيب عنه لكى ننتهى الى نتيجة بالرجوع الى وضعية ا . م . ش . بوصفه منظمة ولكى ندعو الى الحل الذى يفرضه العقل . ان الوقت لن يفوت ابدا عند ما يستلزم الامر إنقاذ النفس واصلاح العطب .

---

٣ ــ خــاتمــة

ــ لنتعاون جميعا على اصلاح العطــب

ــ ضرورة التعرف على الاسباب الحقيقية واعادة تحديد الاهداف النقابية التى اصبحت غيــر محددة وبالاخص التعرف الاولا على الحلفاء والخصــوم .

لقد حللنا طويلا الاسباب الحقيقية للوضعية الحالية ، وهى اسباب سياسية فى اساسها ، كانت تهدف الى الاحتفاظ بالجهاز النقابى دون القيام بالتحويلات الضرورية من اجل ان يستطيع القيام بدوره النقابى . وقد اكدنا فى الاخير ان السؤال المطروح فى الوقت الحاضر هو معرفة ماذا كان نفسه لم يتغير او بالاحرى عما اذا كان هناك من هدف محدد ؟ وفيما يتعلق بالمنظمة النقابية ، وبقطع النظر عن التقهقر الاجتماعى وفقدان الحقوق التى اكتسبها العمال قبل "عام الفيل" فان هذا السؤال نفسه يطرح . فليس من الممكن ان ندعى ولا احد يدعى فى الواقع ان المنظمة النقابية قد احتفظت باهميتها الداخلية والدولية او ان تاطير العمال يمكن ان يقارن ولو من بعيد عليه فى السنوات الاولى لتأسيس ا . م . ش . ان احدا من هؤلاء التقدميين اللفظيين (تقدميى الصالونات) الذين يقولون انهم ينتسبون الى ا . م . ش . لان ذلك لن يكلفهم شيئا ، بل يفتح امامهم "آفاقا" باسمة ، ان احدا من هؤلاء لم يسمع من جديد عبارة "لسنا اغنياء حتى نحطم اطاراتنا" . لا ، ان تلك العبارة لم يعد لها وجود ، خاصة منذ سنة ١٩٦٣ . والسبب فى ذلك بكل بساطة هو ان مثل هذه المناقشة لم يعد لها مبرر ، حيث ان المشكل لم يعد له وجود منذ ان وقع التخلى عن كل مجابهة من شأنها ان "تحطم" اطارا وغيره . وبالضبط ، فان هذا ايضا هو السبب فى ان ذلك الشعار الكاذب ، شعار "الخبز" قد تبخر تدريجيا فى نفس الوقت ، لان استعماله اخذ يكتسى طابع الخطورة بقدر ما كانت تتفاقم الحالة المادية للعمال ، حتى ليحتمل ان يمسكوا بتلابيب كل قوال ليستنجزوه

ما يعتقد به . وفي نهاية التحليل فان التبدل الطارئ على الاستراتيجية واختيار الحلفاء والخصوم كما سبق ان حللنا ه، لم يكن متوقفا فقط على تحول المعطيات السياسية ، بل وحتى على معطيات نقابية داخل ا . م . ش . ولهذا فان الهدف نفسه قد تغير بالضرورة في طبيعته وليس فقط في درجة "واقعيته" . ان تحقيق هدف "الاحتفاظ" لا يكفي فيه التغيير بمقادير يزعم انها دائما "اكثر معقولية" . فالحقيقة ان الجهاز المحتفظ به لم يستطع ان يفلت من صدمات الوقائع التي انفجر فيها ، لم يستطع ان ينجو سالما بجلده . لكن الشيء الرئيسي هو ان الحوادث قد بلغت من اهميتها ان ما تبقى من هذا الجهاز قد فقد حتما من تماسكه على الرغم من تضامن المصالح . ان الجهاز لم يرد ان يدخل التحويلات الضرورية ليتلاءم مع الوضعية الجديدة ، لكي تتقوى منظمة العمال لصالحهم ، وبفضل نشاطهم في اطار العمل من اجل تحقيق مطالبهم . الا ان ديالكتيك الحوادث قد تكفل بهذه التحويلات . ومن المؤسف ان يكون اتجاه هاته التحويلات التي فرضتها الاحداث معاكسا لمصالح الطبقة العاملة ومنظمتها ، اذ كان اتجاهها يميل نحو تقوية عقلية معينة ، ونحو اضعاف ا . م . ش . الذي كان ميلاده العنصر الحاسم في تجميع القوات الشعبية المناضلة ضد السيطرة الاستعمارية ، كما كان حدثا بارزا ارهب المحتل ، وجعله يضطر الى سبق الحوادث وتبني الحلول الاستعمارية الجديدة التي تقوم على منح استقلال شكلي لفسح المجال امام القوات الرجعية لكي تتم العمل الذي بدأه الإستعمار ان تقدير المراحل التي قطعت منذ اثني عشر سنة واستخلاص العبرة من التجارب الماضية يضعنا يمنيان انه يجب ان لا يغيب عن بالنا ان نهاية الطريق تخفي وراء ها الوضعية الراهنة التي نجد انفسنا فيها امام مواقف وحلول ، يجد كل واحد نفسه مضطرا ازاء ها الى ان يتساءل : " لماذا هذه المواقف ، ومن اجل ماذا ؟ ، والى م تهدف ؟ " . وبالطبع فان الذي يطرح على نفسه هذه الاسئلة . يجب ان يكون من بين اولائك الذين لا تعرفهم الالفاظ ، والذين لا يكتفون بتفسير "المواقف" الصحافية وتأويلها ، والذين يهتمون بالوقائع الملموسة وبدلالاتها . والحقيقة انها اسئلة لا يمكن ان تطرح نفسها الا على مناضل ، لان الالفاظ للمتفرجين لواجهات المعارض . ولهذا فاننا نحن المناضلين بالاعتماد على الوقائع الراهنة والماضية ، نؤكد ان الهدف الذي تسعى الى تحقيقه القيادة الرسمية للاتحاد المغربي للشغل هو هدف غير محدد المعالم حتى بالنسبة الى تلك القيادة .

فلم يعد الهدف هو الاحتفاظ بجهاز يستحيل ان يحتفظ به في حالة انتظار لا نهاية لها ، بل اصبح الهدف يقتصر على الاحتفاظ بالشارة النقابية ، وهي نفسها مهددة بالزوال لانها اصبحت مجرد عنوان يسمح باستعمال ا . م . ش . كـ"قوة" سياسية . اننا نحن المناضلين لا نهتم بالمشاكل المغلوطة ، كالمشكل الذي يهتم بمعرفة هل " اصبح ا . م . ش . حزبا سياسيا " . ان ا . م . ش . لا علاقة له بهذه القضية . اما الطبيعة الحقيقية للجهاز الذي يستخدم ا . م . ش . ويحرك عمله وحساباته ، فليس ذلك بكشف جديد الينا . اننا نقول : ماذا فعلتم بالدور الطلائعي للطبقة العاملة ، ماذا فعلتم باداة عطلها ، الاتحاد المغربي للشغل ، تلك المنظمة المركزية العمالية التي ولدت بالدماء ، وفي احضان النضال ضد الاستعمار ، تلك المنظمة التي نبعت من القوات الشعبية المكافحة ، الاتحاد المغربي للشغل الذي كان بسبب كل ذلك اقوى هيئة عمالية واحسنها تنظيما في افريقيا ، لكن غايتنا من تحليل المراحل المقطوعة منذ اثني عشرة سنة وتوضيحنا للاسباب والحسابات التي انتهت بنا الى الوضعية الحالية ليست وضع حساب المسؤوليات ولا لكي نقف موقف الحكام الذين يصدرون الاتهامات ان قصدنا هو مواجهة الوضعية ، وتحديد الحل للمستقبل انطلاقا من دروس التجربة ، تلك هي النتيجة التي اردنا الوصول اليها . على اننا ننطلق من هذا الايضاح الاساسي :

ذلك اننا نعتبر الاهداف والغايات غير محددة . ان الاهداف والغايات ، كانت وستبقى دائما هى العمل على التحرر ، وهو شرط اولى لابد منه استعدادا للبناء الاشتراكى ، وهو عمل لا يتحقق بالكلام . ان هدفنا لم يكن ولن يكون ابدا مجرد شعارات جوفاء ، بل هو الواجب الاسمى الذى يفرض علينا ان نربط الفكر بالعمل يخدم كل منهما الآخر ، ويقوى كل منهما الآخر ، هو واجب تقبل التضحيات والاخطار التى يفرضها كل نضال حقيقي ، بعد هذا علينا ان نحدد الاسس التى يجب ان يقوم عليها هذا الكفاح الذى اصبح محفوفا اكثر من اى وقت مضى بالمخاطر والذى يجب ان يكون مجهودا مشتركا يقوم به الجميع فى الوقت الذى يشكل فيه التدهور الاجتماعى المتفاحش الوجه الثانى للتبعية المتزايدة ، وفى الوقت الذى تنتشر فيه الامبريالية الاميريكية ، اخطر الامبرياليات على الاطلاق ، مخالبها فى الوطن ؟ لا يكفى ان نرد على ذلك بكلمة " اتحاد " او " الوحدة حول برنامج " مادام الامر لا يتعدى كلاما مكتوبا على الورق . وكيف لا نستخلص العبرة من التجارب الماضية ؟ ليس هناك وحدة الا وحدة العمل ، اى الا اذا تحققت شروط هذا العمل الموحد ، واتخذت الحلول الملموسة الضرورية ، واستبعدت العوامل التى كانت تقف الى حد الساعة عقبة فى سبيل هذا العمل الموحد . وبكلمة واحدة يجب ان نتعرف على الاسباب الاساسية للشلل المقصود ، ونقضى عليها ونمحقها محقا . اما فيما يخص المنظمة النقابية خاصة فيجب بكل بساطة ان تتهيأ القيادة نفسها للقيام بالتحويلات الداخلية فى اساليب التأطير ، وفى التاطير نفسه بحيث يهدف التغيير فى مناهج العمل والقيادة الى الاستناد على تنظيمات القاعدة وعلى اشتراك العمال وهذا يعنى القيام بما كان يجب القيام به قبل ستة اعوام . ذلك هو الدرس العام الذى تفرضه الوقائع لان رفض هذه التحويلات ، قد ترك للاحداث الفرصة لتفرض علينا تحويلات اخرى نتجت عنها خسائر كثيرة . فلماذا لا نصلح العطب ؟ ان اتخاذ قرار فى هذا الموضوع يفرض بالطبع كما كان يفرض منذ ست سنوات تغييرا شاملا واختيارا سياسيا سابقا ، ذلك ما اصبح ضروريا اكثر لا سيما وقد اصبح ايضا من اللازم ان نحدد الخصوم والحلفاء . يجب ان نقول بكل صراحه بانه بسبب العقلية التى بدونها ما كان ليحدث كل ما حدث ، فان هذه المسالة الاولية الجديدة المتعلقة بالخصوم والحلفاء ، ترتبط ترتباطا مباشرا بمشكلة الديمقراطية الداخلية اننا سنعتبرها باستمرار ، ليس فقط على اساس مبدئي ، ولكن ايضا على اساس التجربة المكتسبة ، اول تحويل من التحويلات الانقاذية التى يجب ان تدخل على المنظمة النقابية كما نعتبرها اضمن وسيلة لاستبعاد بذور الشلل الذى اصاب المنظمة ، وللحصول من جديد على مشاركة العمال بحماس وعزم . لكن الواقع ان مبدا وحدة الطبقة العاملة الذى افرغ من محتواه ، وانفصم عن هدفه الحقيقي ، لا يزال يستعمل كوسيلة للتخويف ضد التقدميين الذين اصبحوا يدعون بالانفصاليين ، وكوسيلة لتجنب المشاكل الحقيقية ، بل ولقلب الادوار راسا على عقب . وهنا يجب ان نذكر اننا لسنا من الذين يمكن ان يخوفوا بالالفاظ او بتحويل مبدا ثورى يستعمل كذريعة . واذا اراد المرء ان يتحدث عن الوحدة وهو يصدر التهم ضد الآخرين ، فينبغى الا يكون هو نفسه قد ضحى بالوحدة من اجل الصفة التمثيلية لجهاز معين ، اى ان يكون قد تمسك بالظواهر . وينبغى الا يكون قد عمل على تصفية العدد العديد من النقابات والجامعات العمالية ، بمجرد ان ظهر على تلك النقابات والجامعات بعض علامات المناقشة والنشاط ، ضاربا عرض الحائط بمبدأ الوحدة . ان التقدميين يقومون بواجبهم لان وحدة الطبقة العاملة التى يعطون لها بكل قواهم ، ليست عملية احصائيات او استعراضات ، بل هى الاداة الضرورية التى تعمل لتحقيق اهداف بعينها ، وهى الشرط

اللازم لفعالية النشاط التضامني المنظم الذى يضطلع به العمال من اجل تحقيق مطالبهم التى بدونها يصبح العمل النقابي لا مبرر له . انها الشرط اللازم لكي يقوم العمال بمهمتهم التاريخية مهمة الطليعة ضد نظام الاستغلال ، ومن اجل الانتقال الى المرحلة الاشتراكية . اما اذا كانت الاهداف غير محددة ، الاهداف الاحتفاظ بالشارة النقابية ، واما اذا كان العمل الصحيح يصبح مجرد تلاعب بالالفاظ ، لانه لا يمكن ان يكون غير ذلك في مثل هاته الظروف فهذا يعني ان وحدة الطبقة العاملة ، ودورها الطلائعي وهما المبدأن الثوريان الناتجان عن التحليل العلمي للاشتراكية واللذان تؤكدهما التجربة قد اصبحا مجرد شعارين لا محتوى لهما ، مجرا سلوب من الاساليب التى تخدم فى الحقيقة اعداء التحرر . ان المناضلين التقدميين يجب ان يتابعوا القيام بمجهوداتهم الطويلة الامد ، وان يستمروا فى العمل لاعادة النهوض بالتنظيمات النقابية الاساسية ، ولاستعادة اهتمام العمال بها ، وذلك بمقاومة الفكرة التشاؤمية السائدة فى اوساطهم ، والعمل على تربيتهم السياسية ؛ ان التقدميين هم الذين يناط بهم امر القيام بهذا الدور وكيفما كانت التسميات التى يطلقها على هذا الدور اولائك الذين من شأنهم ان يتخوفوا على مصالحهم المحددة . ذلك فى الواقع هو عمل التحويل الذى اخذت القيادة النقابية على عهدتها مسؤولية عدم القيام به . ان التقدميين سيتكفلون بتحقيقه ان ا.م.ش. بالنسبة لهم هو منظمة العمال ، ولم يفتأوا ينظرون الى هاته المنظمة كجزء لا يتجزأ من القوات الشعبية المكافحة كجزء من الحركة الشعبية التحريرية . وهذا ليس معناه سوى القيام بالمجهود اللازم لاصلاح المعطب .

يجب اصلاح الوضع

كم من الوقت سنربح لو ان قادة ا.م.ش. اصبحوا لا ينظرون الى مطلب الديمقراطية الداخلية ، والى عمل المناضلين التقدميين ، كعمل عدائي موجه ضدهم . ان هذا لا يعني سوى انهم ينسبون الى الغير ما يتصفون به هم من طريقة فى التفكير ، تقوم على تفسير كل الاحداث والمبادرات على انها حسابات مغرضة . فاذا ما قبلت ضرورة القيام بالتحويلات الداخلية فلماذا لا تقوم قيادة ا.م.ش. نفسها بهذا العمل الانقاذى من اجل تجديد المنظمة النقابية ، وهذا بالطبع يتطلب تبديلا اوليا يبدا بتحديد الاهداف التى يجب ان تعمل من اجلها تلك التحويلات . ان المؤتمر الوطني الذى يتحدث عنه الآن لهو مناسبة لمثل هذا العمل . ان التحويل يجب ان يبدا من اساليب تحضير هذا المؤتمر ومن توفير الشروط التى يتلاقى فى اطارها جميع النقابيين ، للعمل جميعا على التجديد المنشود . فما هو الا ان يبدا العمل حتى تستبعد جميع المشاكل الجزئية والخلافات القديمة . لكن يجب ان نقول ونكرر ان هذا يتطلب كشرط سابق ، اختيارا ، سياسيا شاملا يتطلب تحديدا للخصوم والحلفاء بكل وضوح ، والتخلى عن كل امل فى اخضاع الحركة التحريرية الشعبية لاعتبارات غير اعتبارات التحرر . والواقع ان ما يجب ان نعرفه هو ما اذا كان المجهود المنظم الذى سبق ان انجز من اجل توحيد القوات الشعبية المكافحة سيستانف من جديد ، وما اذا كان العمال سيقومون ككتلة واحدة بدورهم الطلائعي كما سبق ان فعلوه قبل ان يخضع هذا الدور الطلائعي لدور يقوم به جهاز اعتاد ان يستخدم الطبقة العاملة بدلا من ان يكون فى خدمتها . ذلك هو ما ناطه بكل اخلاص وذلك ما نعلنه بكل صراحة ووضوح . ان هذه هي الفكرة التى تفرضها الحالة فى الذكرى الثانية عشرة للاجتماع شبه السرى بدرب بوشنتوف الذى كانت تسيطر عليه القوات المناضلة ، التى حلت فيه محل السلطة الاستعمارية .